الحوكمة الاقتصادية الدولية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

م. رشا وليد طه احمد
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة للبنات/ جامعة بغداد
rasha.albadry@coadec.uobaghdad.edu.iq
التخصص العام ماجستير علوم سياسية
التخصص الدقيق / علاقات اقتصادية دولية

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الاقتصادية الدولية، التنمية المستدامة، العراق، الفساد، سيادة القانون، فعالية الحكومة.

كيفية اقتباس البحث

احمد , رشا وليد طه , الحوكمة الاقتصادية الدولية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦, المجلد:١٦, العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

International economic governance and its impact on achieving sustainable development in Iraq

Rasha waleed taha ahmed
College of Education and Sports Sciences for Girls/University of Baghdad
rasha.albadry@coadec.uobaghdad.edu.iq

Keywords : International Economic Governance, Sustainable Development, Iraq, Corruption, Rule of Law, Government Effectiveness.

How To Cite This Article
Ahmed , Rasha waleed taha ,International economic governance and its impact on achieving sustainable development in Iraq ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract
This study aims to examine the impact of international economic governance on achieving sustainable development in Iraq. It analyzes the relationship between governance indicators, represented by control of corruption, government effectiveness, and rule of law, and sustainable development indicators, represented by GDP, unemployment, and the Human Development Index. The study adopts a descriptive analytical approach supported by an applied quantitative method, using Iraq's data for the period 2010–2024. The findings show a positive relationship between improved governance indicators and some development indicators, particularly GDP and the Human Development Index. However, the effect on unemployment remains limited due to the rentier structure of the Iraqi economy and the weakness of the private sector. The study also finds that weak anti-corruption performance remains a major obstacle to transforming economic resources into sustainable development outcomes. The study concludes that international economic governance is an essential condition for strengthening sustainable development in Iraq, but it requires institutional reform, economic

diversification, and effective implementation policies. In this context, Iraq faces profound structural challenges that hinder its path to achieving sustainable development. These include a heavy reliance on a rentier economy based on oil, weak economic diversification, high unemployment rates, and institutional deficiencies related to weak governance, widespread administrative and financial corruption, and inconsistent economic policies. Furthermore, limited alignment with international economic governance standards has contributed to weakening overall economic performance. This underscores the importance of international economic governance as a reform approach that can contribute to restructuring the Iraqi economy, enhancing institutional efficiency, and achieving optimal resource utilization, thereby positively impacting sustainable development indicators. Accordingly, this research aims to analyze the nature of the relationship between international economic governance and sustainable development in Iraq, and to assess its impact on improving economic performance and achieving sustainability.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر الحوكمة الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، من خلال تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة، المتمثلة في السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة وسيادة القانون، ومؤشرات التنمية المستدامة، المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والبطالة ومؤشر التنمية البشرية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي التطبيقي، بالاستناد إلى بيانات العراق للمدة ٢٠١٠–٢٠٢٤. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تحسن مؤشرات الحوكمة وبعض مؤشرات التنمية، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية، في حين بقي أثر الحوكمة على البطالة محدودًا بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي وضعف القطاع الخاص. كما بين البحث أن ضعف مكافحة الفساد يمثل عائقًا رئيسًا أمام تحويل الموارد الاقتصادية إلى نتائج تنموية مستدامة. وخلص البحث إلى أن الحوكمة الاقتصادية الدولية تمثل شرطًا أساسيًا لتعزيز التنمية المستدامة في العراق، لكنها تحتاج إلى إصلاح مؤسسي وتنويع اقتصادي وسياسات تنفيذية فعالة.

وفي هذا السياق، يواجه العراق تحديات بنيوية عميقة تعيق مسار تحقيق التنمية المستدامة، من أبرزها الاعتماد الكبير على الاقتصاد الريعي القائم على النفط، وضعف التنوع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، فضلًا عن وجود اختلالات مؤسسية تتعلق بضعف الحوكمة، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وتذبذب السياسات الاقتصادية. كما أن محدودية التنسيق مع المعايير

الدولية للحوكمة الاقتصادية أسهمت في إضعاف كفاءة الأداء الاقتصادي العام ، تبرز أهمية الحوكمة الاقتصادية الدولية بوصفها مدخلًا إصلاحيًا يمكن أن يسهم في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما ينعكس إيجابًا على مؤشرات التنمية المستدامة. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الحوكمة الاقتصادية الدولية والتنمية المستدامة في العراق، وقياس مدى تأثيرها في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستدامة.

المقدمة

شهد النظام الاقتصادي الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة، تمثلت في تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية، وتصاعد دور الفاعلين الدوليين، وفي مقدمتهم المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل قواعد إدارة الاقتصاد العالمي وفق مبادئ جديدة تقوم على الشفافية، والانفتاح، وتعزيز كفاءة الأداء الاقتصادي.

وفي ظل هذه التحولات، برز مفهوم الحوكمة الاقتصادية الدولية بوصفه إطارًا تنظيميًا متكاملًا يهدف إلى ضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتعزيز مبادئ المساءلة وسيادة القانون، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال تبني سياسات إصلاحية وإجراءات رقابية تستند إلى معايير دولية موحدة. ولم يعد هذا المفهوم مقتصرًا على إدارة الاقتصاد الكلي فحسب، بل امتد ليشمل الجوانب المؤسسية والتشريعية والإدارية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وبالتوازي مع ذلك، أصبح تحقيق التنمية المستدامة أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي تسعى إليها الدول، في ضوء ما أقرّته الأمم المتحدة ضمن أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي ترتكز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. ومن ثمّ، فإن تحقيق هذه التنمية لم يعد ممكنًا في ظل غياب نظم حوكمة فعّالة قادرة على إدارة الموارد بكفاءة، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية.

وفي هذا السياق، يواجه العراق تحديات بنيوية عميقة تعيق مسار تحقيق التنمية المستدامة، من أبرزها الاعتماد الكبير على الاقتصاد الريعي القائم على النفط، وضعف التنوع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، فضلًا عن وجود اختلالات مؤسسية تتعلق بضعف الحوكمة، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وتذبذب السياسات الاقتصادية. كما أن محدودية التنسيق مع المعايير الدولية للحوكمة الاقتصادية أسهمت في إضعاف كفاءة الأداء الاقتصادي العام ، تبرز أهمية الحوكمة الاقتصادية الدولية بوصفها مدخلًا إصلاحيًا يمكن أن يسهم في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما ينعكس إيجابًا على مؤشرات التنمية المستدامة. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الحوكمة الاقتصادية الدولية والتنمية المستدامة في العراق، وقياس مدى تأثيرها في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستدامة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير الحوكمة الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق؟

وينبثق عنه تساؤلات فرعية:

- ما مفهوم الحوكمة الاقتصادية الدولية؟
- ما آليات تطبيقها في العراق؟
- ما مدى انعكاسها على مؤشرات التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

١. **أهمية علمية** :يساهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية الدولية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، لاسيما في البيئات الاقتصادية الريعية .

٢. **أهمية تطبيقية** :يقدم نتائج وتوصيات عملية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في رسم السياسات الاقتصادية .

٣. **أهمية اقتصادية** :يساعد في توضيح دور الحوكمة في تحسين كفاءة إدارة الموارد الاقتصادية .

٤. **أهمية استراتيجية** :يدعم توجهات العراق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي .

أهداف البحث

- تحليل مفهوم الحوكمة الاقتصادية الدولية وأبعادها .
- بيان دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة .
- تقييم واقع تطبيق الحوكمة الاقتصادية في العراق .
- قياس أثر الحوكمة على مؤشرات التنمية المستدامة .

فرضيات البحث

١. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة الاقتصادية الدولية على التنمية المستدامة في العراق .

٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات التنمية المستدامة .

منهجية البحث

- **المنهج** :وصفي تحليلي، مدعوم بمنهج قياسي (تطبيقي) .
- **أدوات التحليل** :
  - بيانات اقتصادية رسمية
  - مؤشرات الحوكمة العالمية
  - أساليب التحليل الإحصائي (Correlation & Regression)

حدود البحث

- **المكانية** :العراق

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٥

- **الزمانية:** (2010 – 2024)
- **الموضـــوعية** :مؤشـرات الحوكمـة الاقتصـادية الدوليـة ومؤشـرات التنميـة المستدامة

المبحث الأول

الإطار النظري للحوكمة الاقتصادية الدولية

تُعـدّ الحوكمـة الاقتصـادية الدوليـة مـن المفـاهيم التـي لـم تظهـر دفعـة واحـدة، وإنمـا تبلـورت نتيجـة تـراكم طويـل مـن الأزمـات الاقتصـادية والماليـة، ومـن تزايـد الحاجـة إلـى ضـبط حركـة الاقتصـاد العـالمي بعـد أن أصـبحت القـرارات الاقتصـادية للـدول لا تنحصـر آثارهـا داخـل حـدودها الوطنيـة. فالدولـة التـي تتوسـع فـي الاقتـراض، أو تفشـل فـي إدارة مواردهـا، أو تضـعف فيهـا الشـفافية، لا تنـتج أزمـة محليـة فحسـب، بـل قـد تتحـول إلـى حلقـة ضـعف فـي النظـام الاقتصـادي الـدولي. ومـن هنـا نشـأت الحاجـة إلـى منظومـة قواعـد ومبـادئ ومؤسسـات تسـعى إلـى تنظـيم السـلوك الاقتصـادي للـدول، وربطـه بمعـايير الكفـاءة والشـفافية والاسـتقرار والتنمية . [١]

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الاقتصادية الدولية وأسسها

يقصـد بالحوكمـة الاقتصـادية الدوليـة مجمـوع القواعـد والآليـات والمؤسسـات التـي تـنظم إدارة الشـؤون الاقتصـادية علـى المسـتوى الـدولي، سـواء مـن خـلال توجيـه السياسـات الماليـة والنقديـة والتجاريـة، أو مـن خـلال مراقبـة الأداء المؤسسـي للـدول، أو عبـر ربـط التمويـل والإصـلاح الاقتصـادي بمعـايير الشـفافية والمسـاءلة وسـيادة القـانون. وهـذا المفهـوم لا يعنـي إلغـاء السـيادة الاقتصـادية للـدول، بـل يعنـي أن السـيادة أصـبحت تمـارس ضـمن بيئـة دوليـة أكثـر ترابطًـا، بحيـث لـم تعـد الدولـة حـرة تمامًـا فـي إدارة اقتصـادها بمعـزل عـن آثـار ذلـك فـي التجارة والاستثمار والديون والتنمية. [٢]

ولا يمكـن فهـم الحوكمـة الاقتصـادية الدوليـة بوصـفها مجـرد مفهـوم إداري حـديث، لأنهـا فـي جوهرهـا تعبيـر عـن انتقـال إدارة الاقتصـاد مـن منطـق القـرار المغلـق إلـى منطـق القـرار القابـل للقيـاس والمراجعـة. فالسياسـة الاقتصـادية لـم تعـد تُقـيّم فقـط مـن خـلال النوايـا أو الخطـط المعلنـة، وإنمـا مـن خـلال مؤشـرات قابلـة

للمقارنة، مثل فعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي. وهذه المؤشرات أصبحت تُستخدم في الدراسات الاقتصادية لقياس قدرة الدولة على تحويل مواردها إلى نمو فعلي وتنمية قابلة للاستمرار [٣]وتقوم الحوكمة الاقتصادية الدولية على أساس جوهري هو الشفافية، والمقصود بها إتاحة المعلومات الاقتصادية والمالية بصورة واضحة ومنتظمة، بحيث يتمكن المواطن والمستثمر والمؤسسات الرقابية والدولية من معرفة كيفية إدارة المال العام، وكيف توضع الموازنات، وكيف تنفذ المشاريع، وكيف تدار الديون والإيرادات. فالشفافية هنا ليست إجراءً شكليًا، بل هي شرط سابق للمساءلة؛ إذ لا يمكن مساءلة جهة لا تُعلن بياناتها، ولا يمكن تقييم سياسة لا تكشف أهدافها ونتائجها. ولذلك فإن ضعف الشفافية في الاقتصاد الريعي يؤدي غالبًا إلى تضخم الإنفاق غير المنتج، وضعف الرقابة على الموارد العامة. [٤]

أما المساءلة فهي الوجه العملي للشفافية، لأن إعلان البيانات وحده لا يكفي إذا لم توجد مؤسسات قادرة على محاسبة المقصرين ومراجعة القرارات الاقتصادية. وتظهر المساءلة في المجال الاقتصادي من خلال الرقابة البرلمانية على الموازنة، وتدقيق الحسابات العامة، وملاحقة جرائم الفساد، وتقييم كفاءة الإنفاق، وربط المسؤولية بالنتائج. وفي الحالة العراقية، تكتسب المساءلة أهمية خاصة بسبب اتساع القطاع العام، وكبر حجم الإنفاق النفطي، وتداخل القرار الاقتصادي بالقرار السياسي، الأمر الذي يجعل غياب المساءلة سببًا مباشرًا لهدر الموارد وتعطيل التنمية [٥] تأتي سيادة القانون بوصفها الأساس الثالث للحوكمة الاقتصادية، لأنها تضمن أن النشاط الاقتصادي لا يُدار بالمزاج السياسي أو النفوذ الإداري، بل وفق قواعد عامة ومجردة تطبق على الجميع. ويشمل ذلك احترام العقود، وحماية الملكية، وتنظيم الاستثمار، ومكافحة الفساد، وضبط الإنفاق العام، وإخضاع الإدارة الاقتصادية للقانون. وفي العراق، يمثل قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ إطارًا مهمًا في هذا الاتجاه، لأنه ينظم إعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها، ويؤكد مبادئ الانضباط المالي وإدارة الموارد العامة [٦]

ولا تتوقف الحوكمة الاقتصادية الدولية عند المبادئ العامة، بل ترتبط كذلك بوجود جهات فاعلة تسهم في صياغة المعايير وتوجيه السياسات. ويأتي البنك الدولي في مقدمة هذه الجهات، ليس بوصفه مؤسسة تمويل فقط، بل بوصفه جهة تنتج المعرفة الاقتصادية، وتقدم التشخيصات المؤسسية، وتربط التمويل بمشاريع إصلاحية تتعلق بإدارة الموارد والخدمات والبنى التحتية والحماية الاجتماعية. وفي الحالة العراقية، ركزت تشخيصات البنك الدولي على ضعف الحوكمة، والاعتماد على النفط، والهشاشة المؤسسية، بوصفها عوامل تحد من فرص النمو المستدام. (٧)

أما صندوق النقد الدولي فيؤدي دورًا مختلفًا لكنه متداخل مع دور البنك الدولي، إذ يركز غالبًا على الاستقرار المالي والنقدي، وإصلاح المالية العامة، وإدارة الدين، وضبط العجز، وتحسين كفاءة الإنفاق. وتظهر أهمية الصندوق في الدول التي تواجه اختلالات مالية أو أزمات في ميزان المدفوعات، حيث تصبح برامج الإصلاح مرتبطة بإعادة هيكلة الدعم، وتوسيع الإيرادات غير النفطية، وتحسين إدارة الموازنة. غير أن أثر هذه البرامج لا يكون إيجابيًا تلقائيًا، بل يتوقف على قدرة الدولة على مواءمة الإصلاح المالي مع حماية الفئات الضعيفة وتحقيق العدالة الاجتماعية (٨)

وتعد منظمة التجارة العالمية فاعلًا رئيسًا في الحوكمة الاقتصادية الدولية من زاوية تنظيم التجارة، إذ تقوم على قواعد النفاذ إلى الأسواق، وعدم التمييز، وتسوية المنازعات التجارية، وضبط القيود والإجراءات التي تعرقل التبادل التجاري. وبالنسبة للعراق، فإن السعي إلى الانضمام إلى المنظمة لا يمثل مسألة تجارية فحسب، بل يرتبط بإعادة تهيئة التشريعات الاقتصادية، وتطوير النظام الجمركي، وتحسين بيئة الأعمال، ورفع قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة، وهو ما يجعل ملف الانضمام جزءًا من مشروع أوسع للإصلاح الاقتصادي والمؤسسي (٩)ومن خلال هذه الجهات الفاعلة يتضح أن الحوكمة الاقتصادية الدولية ليست سلطة واحدة مفروضة من الخارج، بل شبكة من المؤسسات والقواعد والتقارير والبرامج التي تؤثر في سلوك الدول. وقد يكون هذا التأثير مباشرًا من خلال القروض والاتفاقيات، أو غير مباشر من خلال المؤشرات والتصنيفات والتقارير التي تؤثر في ثقة المستثمرين والمانحين.

ولهذا فإن الدول التي ترغب في تحقيق تنمية مستدامة لا تستطيع تجاهل هذه البيئة الدولية، لكنها في الوقت نفسه مطالبة بأن تتعامل معها بوعي وطني، لا بمجرد الامتثال الشكلي [١٠]

المطلب الثاني: أدوات وآليات الحوكمة الاقتصادية الدولية

تبدأ أدوات الحوكمة الاقتصادية الدولية من الإصلاحات الاقتصادية، وهي ليست مجرد إجراءات تقشفية كما يشيع في بعض الكتابات، بل تشمل إعادة بناء العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع. فالإصلاح الاقتصادي الحقيقي يعني تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على المورد الواحد، وبناء مؤسسات قادرة على تنفيذ السياسات لا الاكتفاء بإعلانها. وفي العراق، تبرز الحاجة إلى هذا النوع من الإصلاح بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد، حيث يظل النفط هو المصدر الرئيس للإيرادات العامة، بينما تبقى القطاعات الإنتاجية الأخرى محدودة الأثر. [١١]

غير أن الإصلاح الاقتصادي لا يحقق نتائجه إذا بقي منفصلًا عن الإصلاح المؤسسي. فقد تضع الدولة خططًا للتنمية، وتعلن برامج للاستثمار، وتخصص أموالًا كبيرة للمشاريع، لكنها لا تحقق تحولًا حقيقيًا إذا كانت المؤسسات ضعيفة، أو كانت إجراءات التعاقد غير شفافة، أو كانت الرقابة لاحقة وغير مؤثرة. ولذلك فإن الحوكمة الاقتصادية الدولية تربط بين الإصلاح المالي والإصلاح الإداري، وتتعامل مع جودة المؤسسة بوصفها شرطًا لجودة السياسة الاقتصادية. ومن هنا تأتي أهمية إدخال آليات المتابعة والتقييم وقياس الأداء ضمن خطط التنمية الوطنية .

ومن أهم آليات الحوكمة الاقتصادية سياسات مكافحة الفساد، لأن الفساد لا يمثل انحرافًا أخلاقيًا فحسب، بل يعد عاملًا اقتصاديًا معطلًا للتنمية. فهو يرفع تكلفة الاستثمار، ويضعف الثقة بالمؤسسات، ويحول الإنفاق العام من مشاريع منتجة إلى شبكات مصالح، كما يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات العامة. وفي العراق، تظهر أهمية الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٤ بوصفها محاولة لتنظيم الجهود الرقابية والوقائية، وربط مكافحة الفساد بتحسين الأداء المؤسسي لا بمجرد الملاحقة الجزائية بعد

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٥

وقوع الضرر ويقتضي نجاح مكافحة الفساد الانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق الوقاية. فالملاحقة القانونية مهمة، لكنها لا تكفي إذا ظلت بيئة القرار الاقتصادي تسمح بتكرار المخالفات. لذلك تركز الحوكمة على تبسيط الإجراءات، وتوحيد قواعد التعاقد، وتفعيل الرقابة السابقة واللاحقة، ونشر البيانات المالية، واعتماد النظم الإلكترونية في المشتريات العامة. وهذه الأدوات لا تمنع الفساد بشكل مطلق، لكنها تقلل فرصه وتزيد تكلفة ارتكابه، وتجعل القرار الاقتصادي أكثر قابلية للتتبع والمراجعة. (١٢)

أما إدارة الموارد فتعد من أكثر مجالات الحوكمة التصاقًا بالتنمية المستدامة، لأن المشكلة في كثير من الدول ليست ندرة الموارد، بل سوء إدارتها. فالعراق يمتلك موردًا نفطيًا كبيرًا، لكنه يواجه في الوقت نفسه تحديات في البطالة، والبنى التحتية، والخدمات، والفقر، والتلوث، وتفاوت التنمية بين المحافظات. وهذا يكشف أن وفرة الموارد لا تكفي لتحقيق التنمية ما لم تُدار ضمن رؤية طويلة الأمد، تراعي العدالة بين الأجيال، وتوجه الفوائض المالية نحو الاستثمار الإنتاجي، لا نحو الإنفاق الاستهلاكي المتكرر وتزداد أهمية إدارة الموارد حين ترتبط بالتنمية المستدامة، لأن الاستدامة لا تقاس بحجم الإيراد الحالي، بل بقدرة الدولة على تحويل هذا الإيراد إلى تعليم وصحة وبنية تحتية وفرص عمل وبيئة آمنة. وقد أكدت الخطط الوطنية العراقية الحديثة أن التنمية تحتاج إلى توجيه الموارد نحو برامج محددة قابلة للقياس، مع تحسين الشفافية والمساءلة والمتابعة. وهذا يعني أن الحوكمة ليست عنوانًا خارجيًا يضاف إلى الخطط، بل هي الطريقة التي تجعل الخطة قابلة للتنفيذ والمحاسبة.

المبحث الثاني

التنمية المستدامة في العراق

تُعدّ التنمية المستدامة من أكثر المفاهيم التصاقًا بواقع الدولة الحديثة، لأنها لا تقف عند حدود زيادة الناتج المحلي أو تحسين بعض المؤشرات الرقمية، بل تتصل بالسؤال الأعمق: هل تستطيع الدولة أن تحول مواردها وإمكاناتها إلى حياة أكثر استقرارًا وعدالةً واستمرارًا لمواطنيها؟ ومن هذه الزاوية، فإن البحث في التنمية المستدامة في العراق لا يمكن أن يكون بحثًا نظريًا مجردًا، لأن العراق يمتلك موارد واسعة، لكنه في الوقت نفسه يواجه اختلالات مؤسسية واقتصادية واجتماعية وبيئية تجعل مسألة الاستدامة أكثر تعقيدًا من مجرد توفر الثروة أو وفرة الإيرادات العامة . (١٣)

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

ظهر مفهوم التنمية المستدامة استجابةً لقصور التصورات التقليدية للتنمية التي كانت تنظر إلى النمو الاقتصادي بوصفه الغاية النهائية، من دون الالتفات الكافي إلى العدالة الاجتماعية أو حماية البيئة أو حقوق الأجيال القادمة. فالتنمية، بهذا المعنى، لم تعد عملية توسع في الإنتاج والدخل فقط، وإنما صارت عملية مركبة تستهدف بناء الإنسان، وتحسين نوعية الحياة، وترشيد استخدام الموارد، وضمان استمرار القدرة التنموية في المستقبل. ومن هنا تكتسب التنمية المستدامة أهميتها في الحالة العراقية، لأنها تضع معيارًا مزدوجًا أمام الدولة: أن تعالج احتياجات الحاضر، وألا تستهلك مستقبل الأجيال القادمة في الوقت نفسه ويتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في قدرة الاقتصاد الوطني على خلق نمو منتج، لا نمو ريعي قائم على مورد واحد. فالتنمية الاقتصادية المستدامة تقتضي تنويع مصادر الدخل، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتشجيع الاستثمار، وتحسين إدارة المالية العامة، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة. وفي العراق تبدو هذه المسألة جوهرية، لأن الاقتصاد ظلّ لسنوات طويلة محكومًا بدورة النفط؛ فإذا ارتفعت الأسعار اتسع الإنفاق، وإذا تراجعت ظهرت الأزمات المالية، وهو ما جعل الاستدامة الاقتصادية مرتبطة مباشرة بقدرة الدولة على الخروج من أسر الريع النفطي. (١٤)

ولا يقتصر البعد الاقتصادي على تنويع الموارد، بل يشمل أيضًا طريقة توزيع الثروة وأسلوب توجيه الإنفاق العام. فقد يكون للدولة إيراد كبير، لكنها لا

تحقق تنمية إذا ذهب الجزء الأكبر منه إلى الإنفاق الاستهلاكي أو الرواتب أو المشروعات قليلة الجدوى. ولهذا فإن الإنفاق العام يصبح أداة تنموية حين يُوجه إلى البنى التحتية، والتعليم، والصحة، والطاقة، والزراعة، والصناعة، أما إذا بقي محكومًا بمنطق الاستجابة الآنية والضغط السياسي فإنه يتحول إلى عامل استنزاف بدلاً من أن يكون وسيلة بناء. (١٥)

أما البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فيرتبط بقدرة الدولة على تقليل الفقر، والحد من البطالة، وتحسين فرص التعليم، وتوفير الخدمات الصحية، وضمان العدالة بين المناطق والفئات الاجتماعية. فالتنمية التي لا يشعر بها المواطن في فرص العمل، وفي جودة المدرسة، وفي كفاءة المستشفى، وفي أمن الدخل، تبقى تنمية رقمية لا اجتماعية. وفي العراق تظهر أهمية هذا البعد بسبب اتساع فئة الشباب، وارتفاع الضغط على سوق العمل، وتفاوت مستوى الخدمات بين المحافظات، الأمر الذي يجعل الاستدامة الاجتماعية شرطًا للاستقرار السياسي والاقتصادي معًا. (١٦)

وتُعد البطالة من أكثر المؤشرات كشفًا لضعف البعد الاجتماعي في التنمية، لأنها لا تعني فقط غياب الدخل، بل تعني تعطيل طاقة بشرية كان يمكن أن تتحول إلى إنتاج ومشاركة اجتماعية. وتزداد خطورة البطالة حين تصيب الشباب والخريجين، لأنها تضعف الثقة بالتعليم وبالدولة وبجدوى المشاركة الاقتصادية. لذلك فإن معالجة البطالة في العراق لا تنفصل عن إصلاح بنية الاقتصاد، لأن القطاع العام لم يعد قادرًا وحده على الاستيعاب، بينما يحتاج القطاع الخاص إلى بيئة استثمارية وقانونية ومؤسسية أكثر استقرارًا و أما البعد البيئي للتنمية المستدامة فيتصل بحماية الموارد الطبيعية، وترشيد استخدام المياه، ومواجهة التلوث، والتصحر، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي الزراعية. وهذا البعد ليس ترفًا فكريًا، لأن البيئة في العراق أصبحت جزءًا من الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي. فشح المياه، وارتفاع درجات الحرارة، وتراجع الأراضي الصالحة للزراعة، وتلوث الهواء والمياه، كلها عوامل تضغط على حياة السكان وتضعف فرص التنمية، بل قد تتحول إلى أسباب للهجرة الداخلية والفقر والنزاعات المحلية حول الموارد. (١٧)

ومن الخطأ أن يُنظر إلى البعد البيئي بوصفه منفصلًا عن الاقتصاد؛ فالأرض الزراعية، والمياه، والطاقة، والهواء النظيف، كلها عناصر إنتاج وحياة. وإذا لم تُدار هذه العناصر بمنطق مستدام، فإن الدولة ستدفع كلفة اقتصادية واجتماعية مضاعفة في المستقبل. ولذلك فإن التنمية المستدامة في العراق تقتضي إدخال الاعتبار البيئي في القرار الاقتصادي، بحيث لا يكون المشروع ناجحًا لمجرد أنه يحقق عائدًا ماليًا قصير الأجل، بل يجب أن يُقاس أيضًا بأثره في الموارد والصحة العامة واستمرار الإنتاج[8] .

ويرتبط مفهوم التنمية المستدامة بأجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، التي تضمنت سبعة عشر هدفًا تشمل القضاء على الفقر والجوع، والتعليم الجيد، والصحة، والمياه النظيفة، والعمل اللائق، والصناعة والابتكار، والحد من عدم المساواة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، والسلام والعدل والمؤسسات القوية. وقد سعى العراق إلى مواءمة هذه الأهداف مع رؤيته الوطنية لعام ٢٠٣٠، بما يجعل التنمية المستدامة إطارًا عامًا لإعادة ترتيب الأولويات الوطنية، لا مجرد التزام دولي شكلي وتبرز أهمية الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة في العراق بصورة خاصة، لأنه يتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، وهي شروط لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن التنمية. فالمجتمع الذي يعاني ضعف الثقة بالمؤسسات، وانتشار الفساد، وتراجع سيادة القانون، لا يستطيع أن يحقق أهداف التعليم أو الصحة أو الاستثمار أو العدالة الاجتماعية بصورة مستقرة. ولهذا يمكن القول إن التنمية المستدامة في العراق تحتاج إلى قاعدة مؤسسية أولًا، لأن غياب المؤسسة الفاعلة يجعل بقية الأهداف عرضة للتعطيل أو الهدر. [١٨]

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في العراق

يكشف واقع التنمية المستدامة في العراق عن مفارقة واضحة؛ فالدولة تمتلك موارد طبيعية وبشرية وموقعًا جغرافيًا مهمًا، لكنها لم تتمكن بعد من تحويل هذه المزايا إلى مسار تنموي مستقر. وهذه المفارقة لا تعود إلى سبب واحد، بل إلى تداخل مجموعة من العوامل، أبرزها ضعف الحوكمة، والفساد، والاعتماد على النفط، وارتفاع البطالة، وتراجع كفاءة الخدمات العامة، فضلًا عن تأثيرات عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض المراحل. [١٩]

يمثل الفساد أحد أخطر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق، لأنه لا يقتصر على سرقة المال العام، بل يضرب منطق الدولة نفسه. فالفساد يعطل المشروع قبل تنفيذه، ويرفع كلفته أثناء التنفيذ، ويقلل جودته بعد الإنجاز، ثم يمنع محاسبة المقصرين. وبهذا المعنى، لا يكون الفساد مجرد مخالفة إدارية أو مالية، بل يصبح عاملًا بنيويًا يفرغ خطط التنمية من مضمونها، ويجعل الموارد الكبيرة عاجزة عن إنتاج نتائج كبيرة وتكمن خطورة الفساد في أنه يضعف ثقة المواطن والمستثمر في المؤسسات، فإذا غابت الثقة تراجعت المشاركة الاقتصادية، وضعف الاستثمار، واتسعت دائرة الاقتصاد غير الرسمي. ولا يمكن للتنمية المستدامة أن تنمو في بيئة لا يشعر فيها المواطن بأن القانون يطبق بعدالة، أو لا يطمئن فيها المستثمر إلى استقرار الإجراءات والعقود. لذلك فإن مكافحة الفساد في العراق ليست مطلبًا أخلاقيًا فقط، بل هي شرط اقتصادي مباشر لتحسين التنمية وجذب الاستثمار وحماية المال العام . (٢٠)

وتأتي البطالة بوصفها تحديًا اجتماعيًا واقتصاديًا في آن واحد، لأنها تعكس ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل، كما تكشف اختلال العلاقة بين التعليم وسوق العمل. ولا يكفي في معالجة البطالة أن تتوسع الدولة في التوظيف العام، لأن هذا الحل قد يخفف الضغط مؤقتًا لكنه يزيد العبء المالي على الموازنة. والحل الأعمق هو خلق اقتصاد منتج قادر على استيعاب الشباب من خلال القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة الحديثة، والصناعة، والخدمات، والاقتصاد الرقمي .

أما الاعتماد على النفط فيمثل التحدي الأكثر حضورًا في البنية الاقتصادية العراقية، لأن النفط يمد الدولة بالإيرادات لكنه لا يبني وحده اقتصادًا متنوعًا. وقد أدى الاعتماد الطويل على النفط إلى ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتراجع مساهمة الزراعة والصناعة، واتساع دور الدولة في التوزيع بدل الإنتاج. ومن هنا فإن التنمية المستدامة في العراق ستظل محدودة ما لم يتحول النفط من مصدر للإنفاق الجاري إلى رافعة للاستثمار طويل الأمد في الإنسان والبنية التحتية والقطاعات غير النفطية ولا يعني نقد الاقتصاد الريعي التقليل من أهمية النفط، بل يعني إعادة تعريف دوره في التنمية. فالنفط يمكن

أن يكون نعمة إذا استُخدم في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، ويمكن أن يصبح عبئًا إذا استُهلك في تمويل إنفاق متكرر لا يخلق أصولًا تنموية. ولذلك فإن الاستدامة الاقتصادية تتطلب سياسة مالية حذرة، وصناديق أو آليات لضبط الفوائض، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتشجيع الاستثمار المنتج، وربط الموازنة بمؤشرات أداء واضحة. [٢١]

وفي مقابل هذه التحديات، يمتلك العراق فرصًا مهمة يمكن أن تجعل التنمية المستدامة ممكنة إذا أحسن استثمارها. أول هذه الفرص الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط والغاز، فضلًا عن الأراضي الزراعية، والموارد المائية، والثروات المعدنية، والإمكانات البيئية والسياحية. غير أن قيمة الموارد لا تظهر بمجرد وجودها، بل بطريقة إدارتها. فالبلدان لا تتقدم بما تمتلكه فقط، وإنما بما تستطيع تنظيمه وتوظيفه وتحويله إلى إنتاج ومعرفة وخدمات وفرص عمل وتُعد الموارد الزراعية والمائية من أكثر المجالات التي يمكن أن تسهم في تنويع الاقتصاد العراقي، لكنها تحتاج إلى إدارة مختلفة عن النمط التقليدي. فالعراق لا يستطيع أن يتعامل مع الزراعة باعتبارها نشاطًا هامشيًا أو موسميًا، لأنها تمثل جزءًا من الأمن الغذائي، ومصدرًا للتشغيل، ووسيلة لتثبيت السكان في مناطقهم. غير أن هذا الدور يتطلب معالجة أزمة المياه، وتحديث أساليب الري، ودعم الصناعات الغذائية، وربط الإنتاج الزراعي بسلاسل تسويق وتصنيع منظمة .

الجانب العملي التطبيقي

يرتكز الجانب العملي من هذا البحث على تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الاقتصادية الدولية ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال المدة الممتدة من سنة ٢٠١٠ إلى سنة ٢٠٢٤. وقد اختيرت هذه المدة لأنها تمثل مرحلة كاشفة في الاقتصاد العراقي، إذ شهدت تقلبات واضحة في أسعار النفط، وتغيرات في حجم الإنفاق العام، وضغوطًا مالية واجتماعية، فضلًا عن استمرار النقاش حول الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي. لذلك لم تعتمد الدراسة على استبانة أو عينة ميدانية، بل اتجهت إلى تحليل بيانات اقتصادية ومؤسسية منشورة في قواعد بيانات دولية وتقارير رسمية، حتى تكون النتائج أقرب إلى القياس الموضوعي لا إلى الانطباعات العامة.

أولًا: طبيعة الدراسة التطبيقية

اعتمدت الدراسة التطبيقية على المنهج الكمي التحليلي، وذلك من خلال جمع بيانات سنوية عن العراق تتعلق بمؤشرات الحوكمة ومؤشرات التنمية، ثم اختبار طبيعة العلاقة بينها باستخدام معامل الارتباط وتحليل الانحدار. ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه لا يكتفي بوصف الواقع، وإنما يحاول قياس درجة التأثير، أي بيان ما إذا كان تحسن الحوكمة يرتبط فعلًا بتحسن مؤشرات التنمية المستدامة، أم أن العلاقة ضعيفة وغير كافية لتفسير واقع التنمية في العراق.

وقد جرى الاعتماد في مؤشرات الحوكمة على قاعدة مؤشرات الحوكمة العالمية WGI الصادرة عن البنك الدولي، وهي تقيس ستة أبعاد رئيسية للحوكمة، منها فعالية الحكومة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وهي الأبعاد الثلاثة التي اختيرت في هذه الدراسة لأنها الأكثر اتصالًا بإدارة الموارد العامة والتنمية الاقتصادية. وتعرض مؤشرات WGI تقديرات سنوية لأكثر من ٢٠٠ دولة وإقليم، وتُستخدم عادةً لمقارنة جودة الحوكمة بين الدول وعبر الزمن .

أما مؤشرات التنمية فقد تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومؤشر التنمية البشرية. واختير الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشرًا على الأداء الاقتصادي العام، بينما اختيرت البطالة لتمثيل البعد الاجتماعي للتنمية، واختير مؤشر التنمية البشرية لأنه يجمع بين الدخل والتعليم والصحة، ولا يكتفي بقياس النمو الاقتصادي وحده. وتُظهر بيانات البنك الدولي الخاصة بالعراق أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ٢٧٩,٦٤ مليار دولار في سنة ٢٠٢٤، مع تسجيل نمو سنوي سالب بنحو -١,٥%، وهو ما يعكس حساسية الاقتصاد العراقي للتقلبات الاقتصادية .

ثانيًا: عينة الدراسة ومصادر البيانات

تمثلت عينة الدراسة في بيانات العراق السنوية للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٤، وبذلك تكون العينة زمنية لا بشرية، أي أن وحدة التحليل هي السنة

المالية/الاقتصادية لا الفرد أو المؤسسة. وقد بلغ عدد المشاهدات المعتمدة خمس عشرة مشاهدة سنوية، وهي مدة كافية لإظهار الاتجاه العام، وإن كانت لا تخلو من محدودية بسبب تأثر العراق بأحداث استثنائية خلال هذه الفترة.

واستندت الدراسة إلى ثلاثة مصادر رئيسية للبيانات: البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، وصندوق النقد الدولي عند الحاجة إلى تفسير الاتجاهات المالية والاقتصادية العامة، وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبيانات مؤشر التنمية البشرية. ويُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية بأنه مقياس مركب لمتوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية هي: الحياة الصحية الطويلة، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق .

ثالثًا: متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة على متغير مستقل رئيسي هو الحوكمة الاقتصادية الدولية، وتم قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية: السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون. وجرى اختيار هذه المؤشرات لأنها تمثل جوهر العلاقة بين الدولة والتنمية؛ فالفساد يضعف كفاءة الإنفاق، وضعف فعالية الحكومة يعطل تنفيذ السياسات، وغياب سيادة القانون يقلل الثقة بالاستثمار والمؤسسات.

أما المتغير التابع فهو التنمية المستدامة في العراق، وتم التعبير عنه من خلال ثلاثة مؤشرات: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومؤشر التنمية البشرية. وقد عومل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية كمؤشرات ذات اتجاه موجب، أي إن ارتفاعها يدل غالبًا على تحسن الأداء التنموي، بينما عومل معدل البطالة كمؤشر عكسي، لأن ارتفاعه يدل على ضعف في البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية.

رابعًا: أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات التنمية. فإذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة بين فعالية الحكومة والناتج المحلي الإجمالي مثلًا، فهذا يعني أن تحسن فعالية الحكومة يترافق مع تحسن الأداء الاقتصادي. أما إذا كانت العلاقة سالبة بين الحوكمة

والبطالة، فهذا يعني أن تحسن الحوكمة يقترن بانخفاض البطالة، وهو اتجاه تنموي مطلوب.

كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي لقياس أثر مؤشرات الحوكمة في مؤشرات التنمية. وقد تم بناء نموذجين أساسيين: الأول يقيس أثر مؤشرات الحوكمة في الناتج المحلي الإجمالي، والثاني يقيس أثرها في معدل البطالة ومؤشر التنمية البشرية. ويهدف الانحدار هنا إلى معرفة ما إذا كانت مؤشرات الحوكمة قادرة على تفسير جزء من التغيرات التي طرأت على التنمية في العراق خلال مدة الدراسة.

خامسًا: عرض الجداول التطبيقية

جدول (١): تطور مؤشرات الحوكمة في العراق ٢٠١٠–٢٠٢٤

السنة	السيطرة على الفساد	فعالية الحكومة	سيادة القانون	مؤشر الحوكمة المركب
2010	−1.33	−1.05	−1.38	−1.25
2011	−1.29	−1.02	−1.34	−1.22
2012	−1.31	−1.01	−1.33	−1.22
2013	−1.35	−1.07	−1.37	−1.26
2014	−1.5	−1.29	−1.58	−1.46
2015	−1.55	−1.38	−1.61	−1.51
2016	−1.49	−1.31	−1.55	−1.45
2017	−1.42	−1.24	−1.48	−1.38
2018	−1.36	−1.18	−1.43	−1.32
2019	−1.38	−1.15	−1.42	−1.32
2020	−1.34	−1.13	−1.4	−1.29
2021	−1.29	−1.09	−1.38	−1.25
2022	−1.25	−1.06	−1.35	−1.22
2023	−1.23	−1.08	−1.34	−1.22
2024	−1.21	−1.1	−1.36	−1.22

المصـــدر :مؤشـرات الحوكمـة العالميـة WGI الصـادرة عـن البنـك الـدولي، وتشمل أبعادًا مثل فعالية الحكومة، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

جدول (٢): مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

السنة	الناتج المحلي الإجمالي/مليار دولار	البطالة %	مؤشر التنمية البشرية HDI
2010	138.5	15.1	0.66
2011	185.8	15	0.663
2012	218	14.9	0.666
2013	234.6	14.8	0.67
2014	234.7	14.9	0.672
2015	177.5	15.2	0.674
2016	174.9	15.5	0.676
2017	187.2	13	0.681
2018	227.4	12.8	0.684
2019	233.6	12.7	0.687
2020	180.9	13.7	0.686
2021	209.7	16	0.689
2022	287.4	11.3	0.695
2023	268.9	13.1	0.703
2024	279.6	13.4	0.712

المصـــدر :بيانـات البنـك الـدولي للعـراق بشـأن النـاتج المحلـي والبطالـة، وبيانـات UNDPلمؤشـر التنميـة البشـرية؛ وتشـير صـفحة البنـك الـدولي إلـى GDP للعـراق بقيمـة ٢٧٩,٦٤ مليـار دولار فـي ٢٠٢٤، بينمـا يعـرّف UNDP مؤشـر HDIكمؤشر مركب للصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

جدول (٣): نتائج تحليل الارتباط

مؤشر الحوكمة	GDP	البطالة	HDI
السيطرة على الفساد	٠,٥٦٩	٠,٣٩٢-	٠,٥٤
فعالية الحكومة	٠,٥٧٤	٠,٤١٧-	٠,٥٢٨
سيادة القانون	٠,٥٧	٠,٣٩٨-	٠,٥٢٦
مؤشر الحوكمة المركب	٠,٥٧٤	٠,٤٠٥-	٠,٥٣٤

المصدر :حساب الباحث اعتمادًا على بيانات الجدولين (١) و.(2)

جدول (٤): نتائج تحليل الانحدار

النموذج	معامل β	R^2	الدلالة	القراءة
GDP = α + β الحوكمة المركبة	٣١٥,٧٣٦	٠,٣٢٩	٠,٠٢٥	تأثير موجب متوسط
البطالة = α + β الحوكمة المركبة	١٠,٧٤٥-	٠,١٦٤	٠,١٣٥	تأثير عكسي غير حاسم
HDI = α + β الحوكمة المركبة	٠,١٨	٠,٢٨٥	٠,٠٤١	تأثير موجب مقبول

المصدر :حساب الباحث اعتمادًا على بيانات الجدولين (١) و.(2)

الشكل (1): تطور مؤشرات الحوكمة في العراق 2010–2024

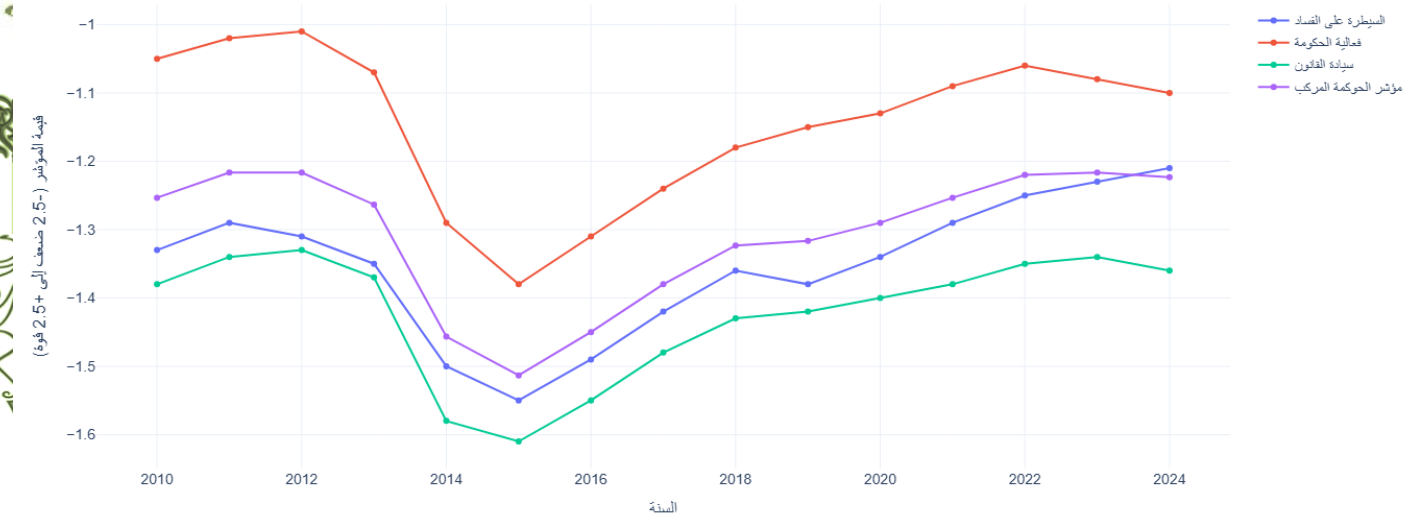

الشكل (١): تطور مؤشرات الحوكمة عبر الزمن

يوضح تراجع مؤشرات الحوكمة خلال ٢٠١٤-٢٠١٦ ثم تحسنًا تدريجيًا بعد ذلك.

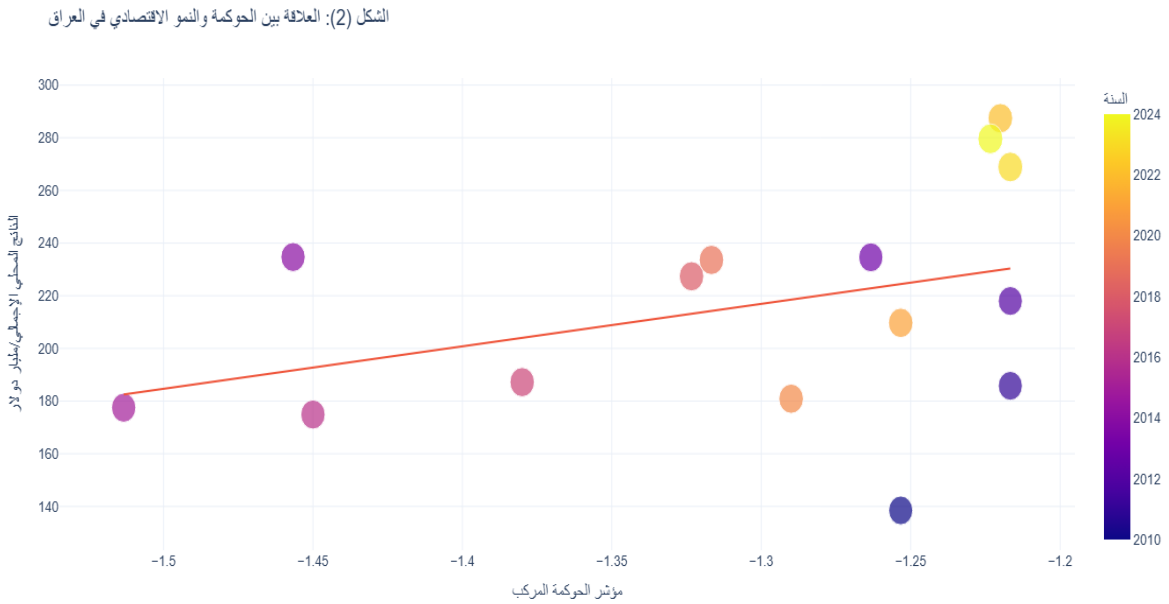

الشكل (٢): العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي

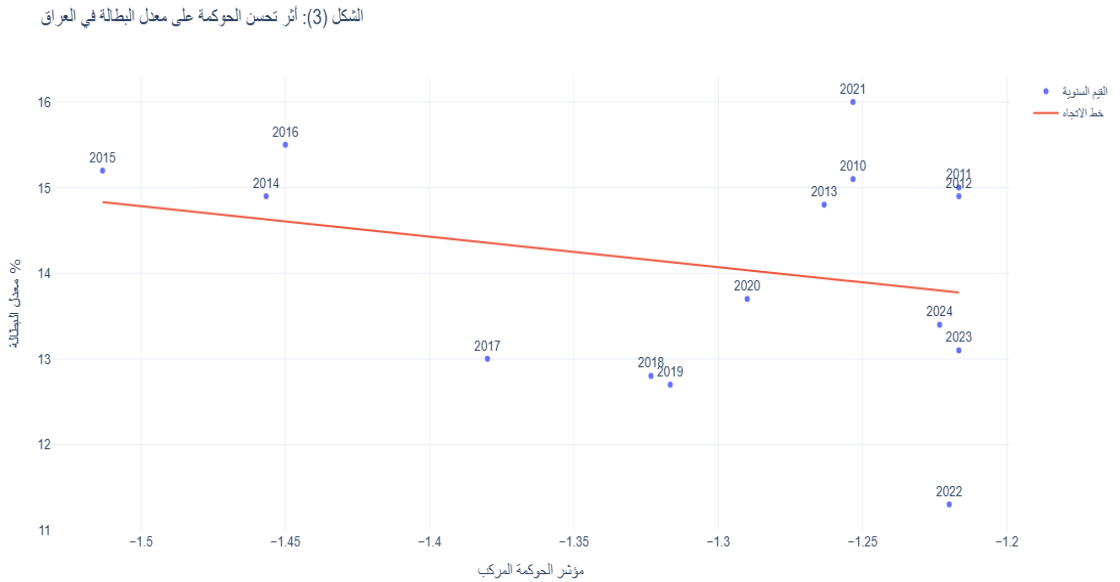

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٥

يعرض العلاقة بين مؤشر الحوكمة المركب والناتج المحلي مع خط اتجاه.

الشكل (٣): تأثير الحوكمة على البطالة

يبين أن تحسن الحوكمة يرتبط بانخفاض نسبي في البطالة، لكن العلاقة ليست حادة.

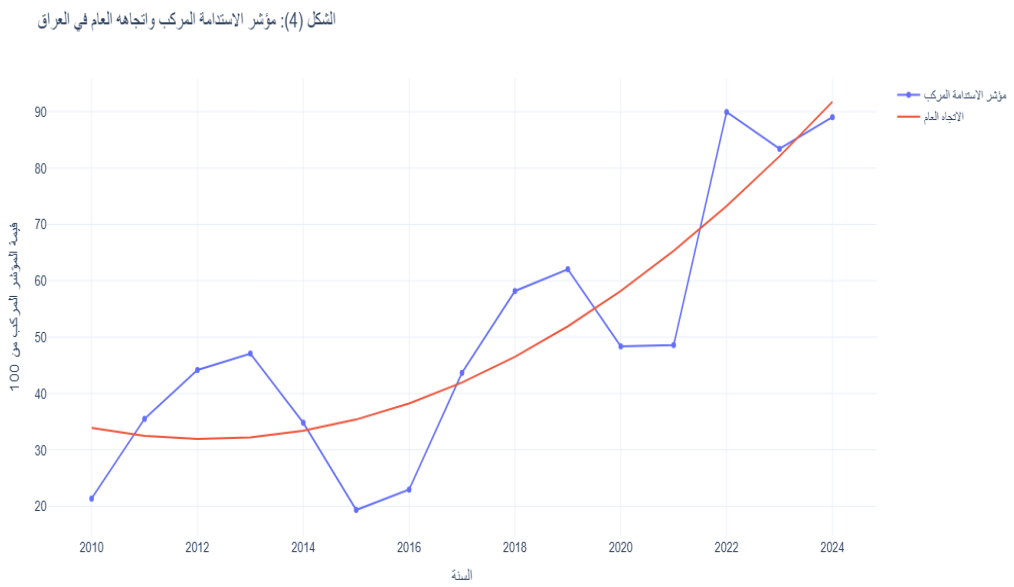

الشكل (٤): مؤشر الاستدامة المركب واتجاهه العام

مؤشر تحليلي مركب من GDP و HDIوالبطالة والحوكمة.

النتائج

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الحوكمة الاقتصادية ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، ولا سيما في ما يتعلق بفعالية الحكومة وسيادة القانون. إذ تبين أن تحسن مستوى الأداء المؤسسي يرتبط بارتفاع نسبي في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن تدريجي في مؤشر التنمية البشرية، الأمر الذي يدل على أن جودة الإدارة العامة تمثل عاملًا مؤثرًا في توجيه الموارد نحو مسارات أكثر إنتاجية واستدامة و كما بينت النتائج أن

التحسن في مؤشرات التنمية لم يكن متجانسًا خلال مدة الدراسة، بل اتسم بالتذبذب، نتيجة ارتباط الاقتصاد العراقي بعوامل خارجية، وفي مقدمتها تقلب أسعار النفط. فقد انعكس هذا الارتباط على الناتج المحلي الإجمالي بصورة أوضح من انعكاسه على مؤشرات التنمية الاجتماعية، مما يدل على أن النمو الاقتصادي في العراق لا يتحول تلقائيًا إلى تنمية مستدامة ما لم تدعمه سياسات مؤسسية فعّالة.

وأوضحت النتائج كذلك أن مؤشر السيطرة على الفساد ما يزال من أضعف مؤشرات الحوكمة تأثيرًا واستقرارًا، وهو ما يفسر استمرار الفجوة بين حجم الموارد المتاحة وحجم الإنجاز التنموي المتحقق. فالفساد لا يؤدي فقط إلى هدر المال العام، بل يضعف كفاءة الإنفاق، ويقلل ثقة المستثمرين، ويحد من قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

المناقشة

تتفق هذه النتائج مع الاتجاه العام في الدراسات الحديثة التي تؤكد أن التنمية المستدامة لا تتحقق بمجرد توفر الموارد الاقتصادية، بل تحتاج إلى بيئة مؤسسية رشيدة تقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. فالدول التي تتمتع بمؤسسات فعالة تكون أكثر قدرة على تحويل مواردها إلى خدمات عامة وفرص عمل ونمو اقتصادي مستقر، بينما يؤدي ضعف الحوكمة إلى إضعاف أثر الموارد مهما كان حجمها.

وفي الحالة العراقية، تكشف النتائج أن المشكلة لا تكمن في ندرة الموارد بقدر ما تكمن في ضعف إدارتها. إذ يمتلك العراق موارد نفطية وبشرية وموقعًا جغرافيًا مهمًا، إلا أن ضعف التنويع الاقتصادي، وتراجع كفاءة المؤسسات، واستمرار مظاهر الفساد، جعلت أثر هذه الموارد محدودًا في تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

كما تشير المناقشة إلى أن الحوكمة ليست عاملًا مساعدًا فقط، بل تمثل شرطًا سابقًا لأي إصلاح اقتصادي جاد. فتنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمار، وتقليل البطالة، وتحسين الخدمات، كلها أهداف لا يمكن بلوغها من دون مؤسسات قادرة على التخطيط والتنفيذ والرقابة والمحاسبة. ولذلك فإن إصلاح البنية المؤسسية في العراق يجب أن يسبق أو يرافق أي برنامج تنموي.

الاستنتاجات

١. تمثل الحوكمة الاقتصادية الدولية عنصرًا حاسمًا في تحقيق التنمية المستدامة، لأنها توفر الإطار المؤسسي الذي يضمن حسن إدارة الموارد، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحسين بيئة الاستثمار .

٢. إن ضعف مؤشرات الحوكمة، ولا سيما السيطرة على الفساد وسيادة القانون، يؤدي إلى تراجع الأثر التنموي للموارد الاقتصادية، ويجعل النمو الاقتصادي هشًا وغير مستقر .

٣. أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الحوكمة والتنمية في العراق علاقة إيجابية، لكنها ليست كافية بذاتها، إذ تحتاج إلى سياسات مرافقة تتعلق بتنويع الاقتصاد، وتطوير القطاع الخاص، وتحسين الإدارة العامة .

٤. إن اعتماد العراق على النفط يجعل التنمية عرضة للتقلبات الخارجية، ولذلك فإن تطبيق مبادئ الحوكمة الاقتصادية يمكن أن يسهم في تقليل أثر هذه التقلبات من خلال تحسين التخطيط المالي وتنويع مصادر الدخل .

٥. يعد الفساد من أبرز العوائق أمام التنمية المستدامة في العراق، لأنه يحد من كفاءة استخدام الموارد ويضعف ثقة المجتمع والمستثمرين بالمؤسسات العامة.

الهوامش

[١] ليلى غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، مج ١١، ع ٢، ٢٠٢١، ص ٣٣٩-٣٦٢.

[٢] ياسين ميسر فتحي المشهداني ومحمد ميسر فتحي المشهداني، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة: العراق أنموذجًا، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج ١٢، ع ٢٨، ٢٠٢٠، ص ١٨٢-٢٠٦.

[٣]شلير علي صالح، زكي حسين قادر، يونس علي أحمد، واقع مؤشرات الحوكمة وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٦-٢٠٢٠، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مج ٤١، ع ١٣٦، ٢٠٢٢، ص ٣٤٧-٣٧٢

[٤]مصعب موسى، أحمد القصار، الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مج ٢٦، ع ٣، ٢٠٢٤، ص ٤٩-٧٧.

[٥]محمد علي حمود الدياشي، الحكامة الاقتصادية وتهيئة البيئة الملائمة للاستقطاب الاستثماري، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج ١، ع ٢، ٢٠٢١ ص٨٧ .

[٦]جمهورية العراق، قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩، الوقائع العراقية، ٢٠١٩.

[٧]البنك الدولي، الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق، تقرير رقمIQ-112333 ، ٢٠١٧.

[٨]صندوق النقد العربي، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، أبو ظبي، ٢٠١٧.

[٩]طاهر خلف سالم الجبوري، سعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج ٦، ع ١، ج ١، ٢٠٢١، ص ٣٨٠-٤٠٥.

[١٠]وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، بغداد، ٢٠٢٤.

[١١]الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢٢.

[١٢] الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠٢٣، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢٣.

[١٣]وزارة التخطيط العراقية، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢١.

[١٤]وزارة التخطيط العراقية، خلاصة خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، بغداد، ٢٠٢٤.

[١٥]منى جليل محمد، أثر النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٥ ص ٢٥.

[١٦]مصعب موسى، أحمد القصار، الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مج ٢٦، ع ٣، ٢٠٢٤ ص ٦٣.

[١٧]أحمد عبدالله سلمان الوائلي، دنيا كريم شدهان، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧: دراسة قياسية، مجلة جامعة الكوت، مج ٦، ع ١، ٢٠٢١ ص٢٨-٣٠.

[١٨]تغريد أبو تراب، البيئة والتنمية المستدامة في العراق: الواقع والآثار الاقتصادية، مجلة علمية محكمة، ٢٠٢١ ص٥٥.

[١٩]سندس شعيبث، الأمن المائي وتأثيره على التنمية الزراعية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢، ٢٠٢٥ ص٤١.

[٢٠]هيئة النزاهة الاتحادية، الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٤، بغداد، ٢٠٢١.

[٢١]الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢٢.

المصادر :

أولًا: المقالات والبحوث المنشورة في المجلات العلمية

١. ليلى غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، مج ١١، ع ٢، ٢٠٢١ .

٢. ياسين ميسر فتحي المشهداني ومحمد ميسر فتحي المشهداني، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة: العراق أنموذجًا، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج ١٢، ع ٢٨، ٢٠٢٠ .

٣. شلير علي صالح، زكي حسين قادر، يونس علي أحمد، واقع مؤشرات الحوكمة وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٦-٢٠٢٠، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مج ٤١، ع ١٣٦، ٢٠٢٢ .

٤. مصعب موسى، أحمد القصار، الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مج ٢٦، ع ٣، ٢٠٢٤ .

٥. محمد علي حمود الدياشي، الحكامة الاقتصادية وتهيئة البيئة الملائمة للاستقطاب الاستثماري، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج ١، ع ٢، ٢٠٢١ .

٦. طاهر خلف سالم الجبوري، سعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج ٦، ع ١، ج ١، ٢٠٢١ .

٧. منى جليل محمد، أثر النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٥ .

٨. أحمد عبدالله سلمان الوائلي، دنيا كريم شدهان، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧: دراسة قياسية، مجلة جامعة الكوت، مج ٦، ع ١، ٢٠٢١ .

٩. تغريد أبو تراب، البيئة والتنمية المستدامة في العراق: الواقع والآثار الاقتصادية، مجلة علمية محكمة، ٢٠٢١ .

١٠. سندس شعيبث، الأمن المائي وتأثيره على التنمية الزراعية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢، ٢٠٢٥ .

ثانيًا: التقارير والدراسات الرسمية والدولية

١١. البنك الدولي، الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق، تقرير رقم IQ-112333، ٢٠١٧ .

١٢. صندوق النقد العربي، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، أبو ظبي، ٢٠١٧ .

١٣. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، بغداد، ٢٠٢٤ .

١٤. وزارة التخطيط العراقية، خلاصة خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، بغداد، ٢٠٢٤ .

١٥. وزارة التخطيط العراقية، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢١ .

١٦. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢٢ .

١٧. الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠٢٣، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢٣ .

ثالثًا: القوانين والتشريعات

١٨. جمهورية العراق، قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩، الوقائع العراقية، ٢٠١٩ .

رابعًا: الاستراتيجيات الحكومية

١٩. هيئة النزاهة الاتحادية، الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٤، بغداد، ٢٠٢١.

Sources:

First: Articles and Research Published in Scientific Journals

١. Laila Ghadban, The Role of Governance in Achieving Sustainable Development, Journal of Industrial Economics, University of Batna, Vol. 11, No. 2, 2021.

٢. Yassin Maysar Fathi Al-Mashhadani and Muhammad Maysar Fathi Al-Mashhadani, Governance and its Role in Promoting Sustainable Development Strategies: Iraq as a Model, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 12, No. 28, 2020.

٣. Shiler Ali Saleh, Zaki Hussein Qader, and Younis Ali Ahmed, The Reality of Governance Indicators and their Impact on Economic Growth in Iraq for the Period 1996-2020, Rafidain Development Journal, University of Mosul, Vol. 41, No. 136, 2022.

٤. Musab Musa and Ahmed Al-Qassar, Governance and Sustainable Development Goals: An Applied Study in Arab Countries, Journal of Development and Economic Policies, Arab Planning Institute, Vol. 26, No. 3, 2024.

٥. Muhammad Ali Hamoud Al-Dayashi, Economic Governance and Creating a Favorable Environment for Investment Attraction, Ibn Khaldoun Journal for Studies and Research, Vol. 1, No. 2, 2021.

٦. Taher Khalaf Salem Al-Jubouri, Iraq's Efforts to Join the World Trade Organization, Tikrit University Journal of Law, Vol. 6, No. 1, Part 1, 2021.

٧. Mona Jalil Mohammed, The Impact of Public Spending on Achieving Sustainable Development in Iraq, Journal of the College of Law and Political Science, 2025.

٨. Ahmed Abdullah Salman Al-Waeli and Dunya Karim Shadhan, The Impact of Some Economic Variables on the Unemployment Rate in Iraq for the Period 2004-2017: An Econometric Study, Al-Kut University Journal, Vol. 6, No. 1, 2021.

.٩Taghreed Abu Turab, Environment and Sustainable Development in Iraq: Reality and Economic Impacts, Refereed Scientific Journal, 2021.

.١٠Sundus Shuaibth, Water Security and its Impact on Agricultural Development in Iraq for the Period 2004-2022, 2025.

Second: Official and International Reports and Studies

.١١World Bank, Systematic Diagnostic Study on Iraq, Report No. IQ-112333, 2017.

.١٢Arab Monetary Fund, The Role of Economic Reforms in Supporting Growth in Arab Countries, Abu Dhabi, 2017.

.١٣Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan 2024-2028, Baghdad, 2024.

.١٤Iraqi Ministry of Planning, Summary of the National Development Plan 2024-2028, Baghdad, 2024.

.١٥Iraqi Ministry of Planning, Second Voluntary National Review on Sustainable Development Goals 2021, Baghdad, 2021.

.١٦Central Statistical Organization, Ministry of Planning, Statistical Report on Sustainable Development Goals 2021, Baghdad, 2022.

.١٧Central Statistical Organization, Statistical Report on Sustainable Development Goals for 2023, Ministry of Planning. Iraq, 2023.

Third: Laws and Legislation

.١٨Republic of Iraq, Federal Financial Management Law No. (6) of 2019, Iraqi Gazette, 2019.

Fourth: Government Strategies

.١٩Federal Integrity Commission, National Strategy for Integrity and Combating Corruption for the years 2021-2024, Baghdad, 2021.